## مجلس الشورى يناقش تقرير لجنة الخدمات والمرافق العامة حول أزمة المياه في المناطق الجبلية

**الشورى يطالب بخطة عاجلة لتوفير المياه قبل حلول فصل الصيف**

أعلن رئيس مجلس الشورى المستشار عبد الرحمن بن سليمان الدوسري، في مستهل الجلسة العادية التي عقدها المجلس صباح اليوم الثلاثاء، أن تقرير لجنة الخدمات والمرافق العامة حول أزمة المياه في المناطق الجبلية سيكون البند الأول على جدول أعمال الجلسة. وأوضح أن اللجنة أعدت تقريرها بعد زيارات ميدانية استمرت ثلاثة أسابيع، وشملت 14 قرية ومركزا إداريا، إضافة إلى اجتماعات مع ممثلين عن السكان والبلديات والجهات المعنية.

وقال الدوسري إن المجلس تلقى خلال الأشهر الستة الماضية 37 سؤالا وطلبا بشأن انقطاع المياه، وهو ما يعكس حجم المعاناة التي يعيشها الأهالي، خصوصا في القرى التي يعتمد سكانها على الصهاريج المتنقلة. وأضاف أن المجلس لا يريد أن يكتفي بدور الرقابة، بل يسعى إلى أن يكون شريكا في البحث عن حلول عملية تضع حدا لهذه الأزمة المتكررة.

وتضمن التقرير الذي تلاه مقرر اللجنة النائب فهد العتيبي 23 توصية، أبرزها إنشاء خزانات مائية بسعة لا تقل عن 500 متر مكعب في كل قرية يزيد عدد سكانها على 200 نسمة، وحفر 12 بئرا عميقة في المواقع التي أثبتت الدراسات الجيولوجية وجود مخزون جوفي كاف فيها. كما دعا التقرير إلى تبطين القنوات المفتوحة التي تفقد كميات كبيرة من المياه بسبب التسرب والتبخر، وإلى تركيب عدادات ذكية على جميع الآبار العامة والخاصة.

وأكد العتيبي أن اللجنة لمست خلال زياراتها تفاوتا واضحا في توزيع المياه بين القرى القريبة من مراكز المدن والقرى البعيدة عنها، مشيرا إلى أن بعض الأهالي يضطرون إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة تصل أحيانا إلى ثلاثة أضعاف سعر المتر المكعب المدعوم. وقال إن التقرير يقترح إعفاء الأسر محدودة الدخل من رسوم الصهاريج، وتحميل الفارق على الميزانية العامة للدولة.

من جهته، أوضح وزير الموارد المائية والزراعة المهندس سامي القرنفلي أن الوزارة تعمل بالفعل على مشروع لمد خط ناقل من سد وادي الحجلة إلى المناطق الجبلية الشرقية، وأن المشروع حصل على موافقة مبدئية من مجلس الوزراء في شهر يناير الماضي. وأشار إلى أن الدراسات الفنية للمشروع استغرقت 14 شهرا، وأن التكلفة التقديرية تبلغ 2.3 مليار ريال، مؤكدا أن العمل سيبدأ في الربع الأول من عام 2021 إذا لم تطرأ عقبات جديدة.

وفتح رئيس المجلس باب النقاش أمام الأعضاء، حيث طالب عدد منهم بتسريع وتيرة المشروع، وبإشراك المجالس المحلية في متابعة تنفيذه. وقال النائب منصور الحربي إن أهالي قريته انتظروا وعودا مماثلة منذ عام 2014 ولم يروا شيئا على الأرض حتى الآن، مطالبا بأن يتضمن التقرير جدولا زمنيا واضحا لكل مرحلة من مراحل المشروع.

وفي ختام الجلسة، صوت المجلس بأغلبية 31 صوتا من أصل 38 على إحالة التقرير إلى الحكومة مع 23 توصية، وعلى تشكيل لجنة متابعة برلمانية تضم 5 أعضاء تقدم تقريرها كل ثلاثة أشهر. وحدد المجلس مهلة 60 يوما للحكومة للرد على التوصيات، على أن تعقد جلسة خاصة لمناقشة الرد في 19 مايو 2021 م.